الأمم المتحدة

A/68/487

الجمعية العامة

Distr.: General
27 September 2013

Original: Arabic

الدورة الثامنة والستون

البنود ٢٨ (أ) و ٦٥ (أ) و ٦٩ من جدول الأعمال

النهوض بالمرأة

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بالنيابة عن حكومة بلادي أن أحيل إليكم التقرير الذي أعدته وزارة الخارجية والمغتربين حول جريمة ”جهاد النكاح“ (انظر المرفق).

وسأكون ممتناً في حال تم توزيع هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة في إطار البنود ٢٨ (أ) و ٦٥ (أ) و ٦٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) بشار **الجعفري**

السفير

الممثل الدائم

081013 031013 13-48837 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

أفرزت الأزمة الحالية في سورية ظواهر غريبة وغير إنسانية تتناقض مع القيم التي يؤمن بها الشعب السوري ومن كل المواثيق التي وقّعت عليها سورية، ومع جهودها في تطوير حقوق المرأة والطفل، ومع كل الاتفاقات الخاصة بحقوق الإنسان، كما وتتناقض مع مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، بل ومع أبسط قواعد التعامل الآدمي. جاءت هذه الظواهر برفقة المرتزقة والتكفيريين الذين تدفقوا من كل بقاع الأرض ليفرضوا أفكارا وهابية ظلامية تنتقص من قيمة المرأة وتحيلها إلى عبدة أو ''شيء'' لتفريغ عقدهم النفسية.

ولعل أحد أبرز هذه الظواهر والتي طالت المرأة بشكل خاص، هي فتوى ''جهاد النكاح'' التي أصدرها بعض الدعاة المرتبطين بالمجموعات الإرهابية المسلحة، وهذه الفتوى تقضي بمرافقة النساء للإرهابيين إلى ساحات القتال و ''مساعدتهن لهم في الجهاد'' من خلال تقديمهن لأنفسهن للإرهابيين. وقد يكون ''النكاح'' في هذه الحالة لساعة أو أكثر، فيما تقوم المرأة بجهاد النكاح لعدة مرات ومع عدة أشخاص مختلفين في اليوم.

وبالفعل، تم توثيق عدد من الحالات التي توجهت فيها نساء وقاصرات غُرر بهن، ولا سيما من سورية وتونس، إلى سورية للمشاركة في هذه الجريمة. ولا يُخفى على أحد خطورة مثل هذه الممارسات على الحالة النفسية والجسدية للنساء، وعلى المجتمع بشكل عام، خصوصا في حالات حمل ''المجاهدات''.

وتجدر الإشارة إلى أن التقرير، خلا من الأسماء الكاملة للضحايا حفاظا على ما تبقى من حقوقهن. كما تشير الوزارة إلى أنها بيّنت مواضع المعلومات الصحفية أو تلك غير الموثقة بشكل صحيح من أجل مصداقية المعلومة بالنسبة للقارئ.

لا تتوفر معلومات مؤكدة حتى الآن حول مصدر هذه الفتوى، لكن هناك تقارير كثيرة تؤكد أنها صادرة عن أحد شيوخ الوهابية في السعودية ممن قدموا ''الغطاء الديني'' لما يرتكبه الإرهابيون من جرائم، وينشرون خطاب التحريض الطائفي البغيض، حيث تشير الدلائل إلى أن هذا الشيخ محمد العريفي أصدر فتوى تجيز للنساء بيع أجسادهن لمتعة المقاتلين. وقد جاء نص الفتوى على الشكل التالي:

''إن زواج المناكحة الذي تقوم بها المسلمة المحتشمة البالغة ١٤ عاما فما فوق أو مُطلقة أو أرملة، جائز شرعا مع المجاهدين في سورية. وهو زواج محدود الأجل بساعات كي يفسح المجال لمجاهدين آخرين بالزواج كذلك. وهو يشد عزيمة

المجاهدين. وهو من موجبات دخول الجنة لمن تجاهد به'' وهو ''أفضل أشكال الجهاد للنساء ضد النظام السوري''.

أي أنه يُعطي الرخصة لممارسة البغاء مقابل وعد من شخص أعطى لنفسه حق الإفتاء بمن يجوز ومن لا يجوز له دخول الجنة.

أما النتائج المفزعة لهذه الفتوى، فتمثلت بآلام كثيرة للنساء، وقاصرات عربيات من سورية وتونس وليبيا ودول الخليج العربي ممن وقعن فريسة هذه الفتوى. وظهرت الحالة تلو الأخرى ''لمجاهدات'' جاء معظمهن برضاهن نتيجة التحريض الديني، فيما فُرضت هذه الظاهرة المذلة على بعضهن الآخر. وقد عادت عدد من النسوة إلى تونس حوامل من إرهابيي جبهة النصرة وغيرها من المجموعات الإرهابية، فيما تم تسجيل حالة واحدة على الأقل من الإصابة بمرض الإيدز بين العائدات.

لقد كانت هذه الفتوى مروعة وغير معقولة لدرجة عدم أخذها على محمل الجد، فقد رفض وزير الشؤون التونسية في أوائل العام ٢٠١٣ الاعتراف بوجود هذه المشكلة، واعتبر أن ''أي شخص يفتي في الداخل أو الخارج فتواه تلزمه ولا تُلزم غيره من الشعب التونسي أو من مؤسسات الدولة''.

لكن في شهر شباط/فبراير ٢٠١٣، عادت (ر. ع.) إلى تونس استجابة لنداء أطلقه أبويها اللذين طلبا منها العودة إلى مترلها في تونس. لم تتحدث (ر. ع.) بما رأت، فكان لا بد من استمرار هذه المأساة لحين تكشف خيوط أخرى تشير إلى الأبعاد الحقيقية المرعبة لهذه الفتوى.

وتدحرجت كرة الثلج مع عودة عدد من التونسيين إلى بلدهم وتأكيدهم أنهم وجدوا على الأقل ''١٣ فتاة تونسية مُتخصصة في جهاد النكاح تُشرف عليهن امرأة تُدعى أم جعفر كانت في الأصل راقصة في إحدى القنوات الفضائية''. وقد تحدثت تقارير صحفية عن تجنيد هؤلاء الفتيات من أحياء شعبية وعبر جمعيات دينية في تونس.

في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أكد الشيخ عثمان بطيخ مفتي الجمهورية التونسية آنذاك، أن عدد التونسيات اللاتي ذهبن إلى سورية ''لجهاد النكاح'' تجاوز ١٣ امرأة واصفا ما يجري ''بالتغرير بالفتيات التونسيات''، وأكد أن ما يُسمى جهاد النكاح هو ''بغاء وفساد أخلاقي''. وقد تمت إقالة المفتي من منصبه بعد هذا التصريح بوقت قصير.

وفي شهر نيسان/أبريل ٢٠١٣ أيضا، قُتل الليبي (أ. إ.) في قرية البيضا في ريف اللاذقية، في عملية للجيش العربي السوري، وقُتلت معه زوجته (م. د.) التي اصطحبها معه إلى سورية من أجل ''جهاد النكاح'' مع عناصر من القاعدة في مقر لجبهة النصرة هناك.

أما في القصير، وبعد هروب الإرهابيين منها، عُثر في أحد مقراتهم، على جدول مكتوب على جدار أحد المنازل في القصير، وهو عبارة عن جدول زمني ''لجهاد النكاح'' بأسماء ''المجاهدات'' و ''المجاهدين'' و ''توقيت'' النكاح لكل منهم.

وفي حالة تشكل نموذجا للفتيات اللواتي تم التغرير بهن لهذه الجريمة النكراء، الفتاة التونسية (عائشة) التي قالت بأنها تواصلت مع امرأة أقنعتها بعدم القراءة في أي مجال من مجالات الحياة والاتجاه نحو القراءة الدينية فقط، والالتزام ''بالجهاد''، ثم أقنعتها تلك المرأة بارتداء النقاب والسفر إلى سورية معها ''لمساعدة المجاهدين'' من خلال جهاد النكاح، وقد جاءت إلى سورية بالفعل. فوجدت نفسها مع ١٣ ''مجاهدة'' أخرى، وتملكها اليأس بعد أن اكتشفت تعرضها ''للاحتيال واستخدام الدين كقناع من أجل تحقيق أغراض أخرى''.

وفي حالة مشابهة قام أحد شيوخ الدين في تونس بالتغرير بـ (لمياء) البالغة من العمر ١٩ عاما، حيث أقنعها بالمشاركة في ''الجهاد'' في سورية و ''القضاء على أعداء الإسلام'' بالترويح عن ''المجاهدين'' بعد كل ''معركة''. وأقنعها بالهروب من المترل لتذهب من تونس إلى بنغازي الليبية، ومنها إلى تركيا، قبل أن يحط بها الرحال في حلب.

تم جمع لمياء مع عدد آخر من الفتيات داخل مشفى حوله الإرهابيون إلى ''مخيم'' للمجموعة الإرهابية التي تُطلق على نفسها اسم ''فيلق عمر'' والذي رأسه يمني. ومارست لمياء جهاد النكاح مع عدد من الإرهابيين من الباكستانيين والأفغان والليبيين والتونسيين والعراقيين والصوماليين والسعوديين، دون أن تتذكر عددهم لكثرتهم، لكنها تذكر قيامهم بضربها في حال ترددها عن الاستجابة لهم.

ولم تكن لمياء الوحيدة في هذه المعاناة في ''المخيم'' فقد تعرفت إلى تونسيات من مدن القصرين والكاف وحي التحرير والمروج وبترت وصفاقس، وقد ماتت إحداهن نتيجة للتعذيب الذي تعرضت له إثر محاولتها الهرب.

حملت لمياء بطفل لا يُعرف أباه، وعادت إلى تونس حيث تم إلقاء القبض عليها وفقا لإعلان ضياع تقدمت به أسرتها في تونس. خضعت لمياء للتحاليل الطبية حيث تأكد حملها بالشهر الخامس، وتبين إصابتها بمرض الإيدز الذي انتقل للجنين أيضا.

وفي أواسط شهر تموز/يوليه ٢٠١٣، أشارت معلومات يتم التحقيق فيها، قيام زعيم جبهة النصرة شمال حلب، بإصدار أوامر لعناصر في الجبهة بقتل ٢٥ امرأة، مارسن ''جهاد النكاح'' مع عناصر الجبهة، ونفذوا المجزرة بالنسوة رميا بالرصاص وبدون ملابسهن في منزل شمال حلب. ثم رموا جثثهن لمحو آثار المجزرة.

اختلفت تقديرات أعداد الفتيات اللواتي ذهبن إلى سورية بغرض ''جهاد النكاح''، ففي الوقت الذي قدرته بعض الإحصاءات بالمئات، كانت مصادر أخرى تتحدث عن أرقام أقل من ذلك، كما ظهرت أنباء صحفية تشير إلى أن الإرهابيين يتباهون بـ ''المجاهدات'' بينهن، فقاموا بتسمية ''أم متعب التي تحمل جنسية دولة خليجية، الأولى في جهاد النكاح في سورية، تليها أم البراء التونسية التي تبلغ من العمر ١٣ عاما''.

ومن ناحية أخرى تمكنت السلطات المختصة السورية من القبض على ٣ نساء سوريات اعترفن بممارسة ''جهاد النكاح'' في ريف دمشق مع عدد من المقاتلين السوريين والليبيين والسعوديين. اعترفت إحداهن (س. ع.) بقيامها بتشكيل خلية من الفتيات في إحدى المحافظات الشرقية في سورية، واستغلت الفتيات في ''جهاد النكاح''، بالتعاون مع رئيس المجموعة الإرهابية التي ترتبط معها، ولدى حصولها على مقعد دراسي في جامعة دمشق، انتقلت إلى العاصمة وتابعت عملها في خلايا المجموعات الإرهابية هناك، حيث قامت بتجنيد عدد آخر من الفتيات لممارسة نفس الدور مع الإرهابيين، كما عملن في نقل السيارات المفخخة والمتفجرات والأسلحة من وإلى الإرهابيين. كما خططت مع باقي أفراد خليتها لحرق وتدمير سجلات شؤون الطلاب وأقسام الامتحانات في جامعة دمشق، لشل حركة الامتحانات. لكن السلطات قبضت عليها وخليتها قبل تنفيذ عملياتهن الإرهابية بيوم واحد.

وبعد الضجة التي أثارتها هذه الفتوى والآثار الخطيرة الناجمة عنها بين المجتمعات العربية وبين منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان والمرأة والأطفال، تراجع الشيخ الذي أصدر الفتوى، وتنصل من فتواه، فيما استنكرت السلطات التونسية ''الفتاوى التي يُطلقها البعض من الدعاة المتطرفين'' والتي تشجع الفتيات التونسيات على السفر إلى سورية لممارسة ''جهاد النكاح''.

وفي تأكيد رسمي لهذه الجريمة، أعلن وزير الداخلية التونسي بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ومن على منبر البرلمان التونسي، أن كل من الفتيات التونسيات اللواتي ذهبن إلى سورية ''لجهاد النكاح''، ''يتناوب عليهن جنسيا عشرون وثلاثون ومائة مقاتل''.

تحركت السلطات التونسية لمنع الشباب والشابات من الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ عاما من السفر إلى سورية، ومنعت ٦ ٠٠٠ تونسي من السفر إلى سورية في الفترة ما بين آذار/مارس ٢٠١٣ و أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وحدها، فيما اعتقلت ٨٦ شخصا كوّنوا شبكات لإرسال الشباب التونسيين إلى سورية، حيث تضعهم المجموعات الإرهابية في الصفوف الأمامية في المناطق الساخنة ''ويعلموهم السرقة ومداهمة القرى''.

أما وزارة شؤون المرأة والأسرة التونسية، فأصدرت بيانا بتاريخ ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ نددت فيه بتزايد عدد الفتيات التونسيات اللواتي سافرن إلى سورية لهذا الغرض. وأكدت أن هذه الممارسات تمثل خرقا للقيم الدينية والأخلاقية، وكل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وشكلت الوزارة خلية طوارئ للتعامل مع هذه الظاهرة.

إن ما أعلنته وزارة شؤون المرأة والأسرة التونسية في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، حذرت منه سورية ومن نتائجه المدمرة على المجتمعات العربية، قبل ذلك بأشهر، دون أن تجد صدى لندائها، وكانت النتيجة ضياع عدد من الفتيات، وولادة عدد من الأطفال غير معروفي النسب.

إن هذه الفتوى تهدد كيان الأسرة، النواة الأساسية للمجتمع، كما تنسف عقودا من العمل الدؤوب للنساء العربيات للحصول على حقوقهن، رغم بقاء بعض الدول العربية تتعامل مع النساء كأشياء تتبع ''لمحرم''. وشكلت هذه الفتوى شكلا من أشكال الرق الذي رفضه العالم منذ القرن الماضي، والعنف ضد المرأة التي وقعت معظم دول العالم على رفضه، كما أنها تُشكل انتهاكا واضحا لحقوق الطفل، حيث شكلت القاصرات نسبة كبيرة من الفتيات اللواتي جئن إلى سورية لهذا الغرض، واللواتي يقل عمرهن عن ١٨ سنة، فيما سيتعرض الأطفال الذين سينجمون عن حمل هؤلاء الفتيات لعدم معرفة آبائهم وسيحملون عار أبويهما طيلة حياتهم، في مجتمع لا يرحم هذه الفئة المستضعفة من الأطفال الذين سيكونوا قنابل موقوتة في جيل المستقبل.

لقد أعلمت سورية الجهات المختصة في الأمم المتحدة بهذه الوقائع في عدد من التقارير والرسائل إلى الأمم المتحدة بما فيها التقرير الذي أصدرته وزارة الخارجية والمغتربين السورية حول أثر الأزمة في سورية على الأطفال في شهر آذار/مارس ٢٠١٣، للأسف صمّت الأمم المتحدة آذانها عن سماع فحوى هذا التقرير، وتخلّت عن الدور الهام الذي كان من الممكن لها أن تلعبه في التوعية للحد من هذه الظاهرة البشعة. وقد اعتادت سورية من عدد من الجهات العاملة في الأمم المتحدة، على عدم الاهتمام بمثل هذه الجوانب الهامة جدا، انطلاقا من خلفيات سياسية لا علاقة لها بحقوق المرأة والطفل.